

Energy Security, Waterway Wars, and International Relations in the Eastern Mediterranean: The Political and Economic Dimensions of Intersecting Interests of Coastal and Neighboring States

Haleh Alhemali Mohamed Barood ^{1*}, Emhmed Abdalusam Emhmed Abognieda ², Faraj Gumaa Elgamoudi Milad ³, Moner Ali Emhmed Albkosh ⁴
^{1,2,3,4} Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya
*Corresponding author: haleh_barood@hotmail.com

أمن الطاقة وحروب الممرات المائية في شرق المتوسط وتأثيراتها على العلاقات الدولية: الأبعاد السياسية والاقتصادية لتقاطع مصالح الدول القاطنة والمجاورة

هالة الهمالى محمد بارود ^{1*}، امحمد عبد السلام امحمد أبوقنيدة ²، فرج جمعة القمودى ميلاد ³، منير علي امحمد البكوش ⁴
^{1,2,3,4} الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

Received: 21-08-2026; Accepted: 23-09-2026; Published: 30-09-2026

Abstract:

The Eastern Mediterranean has rapidly emerged as a critical geopolitical and geoeconomic theater, defined by massive offshore natural hydrocarbon discoveries, complex maritime boundary disputes, and intense strategic competition among littoral and neighboring states. This study investigates the intricate nexus between energy security, maritime choke points, and international political economy, examining how natural gas reserves and strategic waterways function simultaneously as catalysts for cooperation and instruments of geopolitical conflict. Employing an integrated theoretical framework combining realist geopolitics and international political economy (IPE), the research analyzes the structural power dynamics, multilateral diplomatic alignments, and security dilemmas shaping the region. The methodology utilizes a mixed-method approach, integrating qualitative policy analysis with quantitative empirical data processing—including geospatial trade metrics, maritime transit volume indices, and econometric evaluations of energy dependency—to assess how regional disputes over exclusive economic zones (EEZs) impact global supply stability. Empirical findings demonstrate that overlapping maritime claims, exemplified by contentious delimitation agreements and the exclusion of key regional actors, significantly elevate sovereign risk and deter optimal foreign direct investment in energy infrastructure. Furthermore, the analysis reveals that militarization of maritime corridors and weaponization of energy supply routes exacerbate regional fragmentation, compelling littoral states to forge transactional counter-alliances. Conversely, cooperative multilateral frameworks, such as the East Mediterranean Gas Forum (EMGF), offer institutional mechanisms for mitigation, though their efficacy remains constrained by unresolved sovereignty disputes and broader Middle Eastern rivalries. The paper concludes with strategic policy recommendations emphasizing the imperative of cooperative joint-development zones, binding international arbitration, and inclusive multilateral diplomacy to transform the Eastern Mediterranean from a zone of chronic friction into a stable energy corridor linking North Africa, the Middle East, and Europe.

Keywords: Energy Security, Eastern Mediterranean, Geoeconomics, Maritime Chokepoints, International Political Economy, Exclusive Economic Zones.

الملخص

برز شرق البحر الأبيض المتوسط بسرعة كمسرح جيواستراتيجي وجيواقتصادي حاسم، يتحدد معالمه من خلال اكتشافات الهيدروكربونات الطبيعية البحرية الضخمة، ونزاعات الحدود البحرية المعقدة، والمنافسة الاستراتيجية المحتدمة بين الدول الساحلية والمجاورة. تبحث هذه الدراسة في الارتباط المعقد بين أمن الطاقة، والممرات البحرية الاستراتيجية، والاقتصاد السياسي الدولي، فاحصة كيف تعمل احتياطات الغاز الطبيعي والممرات الاستراتيجية في آن واحد كحافزات للتعاون وأدوات للصراع الجيوسياسي. وباستخدام إطار نظري متكامل يجمع بين الجيوبوليتكا الواقعية والاقتصاد السياسي الدولي، تحلل الدراسة ديناميات القوة الهيكلية، والتحالفات الدبلوماسية متعددة الأطراف، ومعضلات الأمن التي تشكل الإقليم. وتعتمد المنهجية على نهج مختلط، يدمج تحليل السياسات النوعي مع معالجة البيانات الكمية التجريبية - بما في ذلك مقاييس التجارة الجيومكانية، ومؤشرات حجم العبور البحري، والتقييمات القيصريّة للاقتصاد القياسي لاعتمادية الطاقة - لتقييم كيف تؤثر النزاعات الإقليمية حول المناطق الاقتصادية الخالصة على استقرار الإمدادات العالمية. وتُظهر النتائج التجريبية أن المطالب البحرية المتداخلة، والتي تجسدها اتفاقيات الترسيم المثيرة للجدل واستبعاد الأطراف الإقليمية الرئيسية، ترفع بشكل كبير من المخاطر السيادية وتعيق الاستثمار الأجنبي المباشر الأمتثل في البنية التحتية للطاقة. علاوة على ذلك، يكشف التحليل أن عسكرة الممرات البحرية وتوظيف مسارات إمداد الطاقة تفاقم التجزئة الإقليمية، مما يجبر الدول الساحلية على تكوين تحالفات مضادة قائمة على المعاملات. وفي المقابل، توفر الأطر المتعددة الأطراف التعاونية، مثل منتدى غاز شرق المتوسط، آليات مؤسسية للتخفيف، رغم أن فعاليتها تظل مقيدة بنزاعات السيادة التي لم تُحل والتنافسات الأوسع في الشرق الأوسط. وتختتم الورقة بتوصيات سياسية استراتيجية تؤكد على ضرورة إقامة مناطق تنمية مشتركة تعاونية، والتحكيم الدولي الملزم، والدبلوماسية الشاملة متعددة الأطراف لتحويل شرق المتوسط من منطقة احتكاك مزمن إلى ممر طاقة مستقر يربط بين شمال إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا.

الكلمات المفتاحية: أمن الطاقة، شرق المتوسط، الجيواقتصاديا، الممرات البحرية الضيقة، الاقتصاد السياسي الدولي، المناطق الاقتصادية الخالصة.

المقدمة:

شهد النظام الدولي المعاصر تحولات هيكلية عميقة ومخاضات جيوسياسية أعادت هندسة الخريطة الكونية للسلطة والثروة، حيث تصدرت قضايا أمن الطاقة، والتحول الطاقوي، والمنافسة الشرسة على الموارد الهيدروكربونية وأجهات الاهتمام الأكاديمي وصانعي القرار السيواستراتيجي. وفي هذا السياق، يحتل إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط مكانة محورية ومعقدة في المعادلة الاستراتيجية المعاصرة؛ إذ تحول بفعل الاكتشافات الهيدروكربونية البحرية الهائلة وغير المسبوقة منذ عقدين من الزمن إلى بؤرة تجاذب دولي وإقليمي بالغة الحساسية. لا يقتصر هذا الإقليم على كون خزاناته الغازية الضخمة تمثل رافداً حيوياً واستراتيجياً لتنويع مصادر إمدادات الطاقة وتأمين الاحتياجات الأوروبية فحسب، بل يمثل أيضاً عقدة مواصلات بحرية ومحوراً جيواستراتيجياً فريداً يضم ممرات ضيقة ومضائق حيوية تتحكم في عصب التجارة الدولية وشحنات الطاقة العالمية. (Aburas & Rabyee, 2026)

وتتأطر مشكلة البحث الراهن في التناقض البنوي الحاد بين الفرص الاقتصادية الواعدة والفوائد التنموية المتبادلة التي يوفرها استغلال ثروات حوض شرق المتوسط، وبين المخاطر الأمنية والسيادية المتصاعدة الناجمة عن تداخل المطالب البحرية، وتنافس الدول القاطنة والمجاورة على بسط النفوذ الجيوسياسي، وعسكرة الفضاءات البحرية، وصولاً إلى ظاهرة "تسليس" أو تسييس (Weaponization) سلاسل الإمداد وممرات العبور البحرية واستخدامها كأدوات للضغط السياسي والابتزاز الاستراتيجي. ومن هذا المنطلق، ينطلق البحث من تساؤل إشكالي رئيسي مفاده: كيف تؤثر التقاطعات المركبة بين أمن الطاقة وحروب

الممرات المائية على استقرار الإقليم، وما هي الأبعاد السياسية والاقتصادية الحاكمة لتفاعلات الدول القاطنة والمجاورة في ظل تنامي التنافس الجيواقتصادي المحتدم؟

تسعى هذه الدراسة بشكل حثيث إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية، أبرزها: تفكيك وتحليل الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية لاكتشافات الطاقة في شرق المتوسط، وتقييم التداعيات العميقة للنزاعات المستحكمة على الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة (EEZs) على استقرار واستمرارية سلاسل التوريد العالمية للطاقة، فضلاً عن دراسة الدور الوظيفي للممرات المائية والموانئ الاستراتيجية كأدوات لصراع النفوذ وأداة للهيمنة السياسية. كما تستهدف الدراسة رصد وتحديد آليات التعاون والتنافس المؤسسي والقانوني بين الدول الساحلية والقوى الدولية الفاعلة. وتكمن الأهمية العلمية والعملية للبحث في كونه يسد فراغاً معرفياً ملحوظاً عبر تقديم مقارنة تحليلية تكاملية تربط ببراعة بين حقول العلاقات الاقتصادية الدولية، والنظريات المعاصرة في العلاقات الدولية، والعلوم السياسية، مسلطاً الضوء بدقة متناهية على ديناميات القوة، والمصلحة، والردع التي تحكم صراعات الطاقة في أحد أكثر أقاليم العالم توتراً وجيوسياسية في العصر الحديث. (Beleid, 2026)

ثانياً: الدراسات السابقة

تُظهر قراءة فاحصة للأدبيات الحديثة والمقاربات المنشورة في حقول الاقتصاد السياسي الدولي، والعلاقات الدولية، والدراسات الأمنية، تنامياً ملحوظاً في الإدراك الأكاديمي بأهمية مفاهيم "الجيواقتصاديا" (Goeconomics) بوصفها أداة تفسيرية تحليلية بديلة أو مكملية للجيوبوليتكا التقليدية في تفسير صراعات الإقليم. في هذا السياق المنهجي، تناولت دراسة سميث وآخرون (Smith et al., 2023) الأبعاد الاستراتيجية البالغة التعقيد لاكتشافات الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، مشيرةً بوضوح إلى أن غياب اتفاقيات ترسيم حدود بحرية شاملة، عادلة، ومتفق عليها دولياً، يعرقل بشكل مباشر الاستغلال الأمثل للموارد ويغذي بيئة موحشة من انعدام الثقة الأمنية والريبة الاستراتيجية بين الدول الساحلية.

من جهة أخرى، ركزت الأبحاث والإسهامات العلمية المتميزة لطارق العبدلي (2024) على دور الدبلوماسية الإقليمية وآليات محاولات تأطير التعاون المؤسسي عبر منصات إقليمية واعدة مثل "منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF)"، موضحة أن مثل هذه الأطر المؤسسية تلعب دوراً محورياً مهماً في تخفيف حدة التوترات الدبلوماسية، إلا أنها تظل بالضرورة عرضة للتجاذبات السياسية الثنائية والإقليمية، لا سيما في ظل تضارب المصالح الجوهرية بين الدول القاطنة، والدول المجاورة، والقوى الكبرى المعنية بصياغة أمن حوض المتوسط. وتماشياً مع متطلبات العصر والتحول الرقمي والدبلوماسية الحديثة، عززت دراسة أبوجناح (Abujanah, 2026) هذا الطرح عبر تأكيدها على الأهمية المتصاعدة لأفاق ممارسة الدبلوماسية في عصر التحول الرقمي كأداة حديثة وفاعلة لإدارة وتسوية النزاعات الإقليمية العابرة للحدود.

وفيما يتعلق بالمحور الحرج الخاص بأمن الممرات البحرية والملاحة الدولية، ناقشت دراسة (Vlachos, 2022) المخاطر الجسيمة المترتبة على عسكرة الممرات المائية وضيق المساحات البحرية في شرق المتوسط، مبينة أن سلاسل التوريد الخاصة بالطاقة وشحنات الغاز الطبيعي المسال (LNG) تظل شديدة التأثير والتشفير بالتوترات السياسية التي تتحول بسهولة إلى أزمات اقتصادية عالمية طاحنا. وهو ما يتطابق ويتبرهن مع المعايير والقواعد القانونية الدولية المنظمة لسيادة الدول الساحلية، وحرية الملاحة، والعبور البريء في المضائق والمجالات البحرية المختلفة وفقاً لاتفاقيات قانون البحار (El Fallah, 2026; Abduljalil, 2026). كما عرجت الدراسات على تناول الأبعاد المرتبطة بصراعات المياه والموارد الحيوية المشتركة في محيط الإقليم كرافد إضافي ومغذٍ لتوترات المنطقة. (Meelad, 2026)

وخلاصة القول، تتفق وتتقاطع هذه الأدبيات والدراسات السابقة في التأكيد على أن التفاعل المستمر بين منطق "الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة" وبين نزعة "التنافس على السيادة الوطنية المطلقة" يفرز بالضرورة معضلة أمنية مركبة ومعقدة، وهو الإطار التحليلي الإشكالي ذاته الذي تسعى هذه الورقة البحثية لتطويره وتأصيله عبر المزج الخلاق بين معالجة البيانات التجريبية الرقمية وبين التحليل النظري الرصين.

المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن ومنهج تحليل الأنظمة الإقليمية، مستندة إلى إطار نظري مزدوج يجمع بين الواقعية الهيكلية (Structural Realism) لتفسير صراعات القوة والسيادة، ونظرية الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) لتحليل ترابط الأسواق، وتدفقات الطاقة، وسلاسل التوريد العالمية.

مجتمع الدراسة والعينة:

تمثلت وحدة التحليل في دول إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط (الدول القاطنة والمجاورة المؤثرة في أمن حوض المتوسط)، وتم الاعتماد على عينة مقصودة من الوثائق الرسمية، وتقارير الطاقة الدولية (مثل تقارير وكالة الطاقة الدولية IEA)، واتفاقيات ترسيم الحدود البحرية، والإحصاءات الاقتصادية المتاحة للفترة (2020-2026).

أدوات البحث:

تم استخدام تقنية تحليل المضمون (Content Analysis) للاتفاقيات والخطابات السياسية الرسمية، بالإضافة إلى معالجة البيانات الكمية والقياسية المتاحة عبر قواعد البيانات الاقتصادية والجغرافية لتقييم مؤشرات أمن الطاقة وتكلفة النقل عبر الممرات المائية الحيوية، أخذاً بعين الاعتبار أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات الكبرى العاملة في قطاع الطاقة والنفط والغاز (Madi et al., 2026)، ومتطلبات تعزيز التنمية المستدامة ومكافحة الفساد الإداري والمالي لضمان كفاءة المشاريع (Alzanati, 2026; Ali, 2026).

النتائج

أسفر التحليل المعمق للتقاطعات الهيكلية بين أمن الطاقة والممرات البحرية في إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط عن مجموعة من النتائج الكمية والنوعية الرئيسية، المستمدة من معالجة البيانات التجريبية، وتقارير الشحن الدولية، ونماذج الاقتصاد القياسي الجيواقتصادية:

تأثير النزاعات الحدودية وسيادة المناطق على تدفقات الاستثمار الأجنبي:

أظهرت البيانات التحليلية المتعلقة بمعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في قطاع التنقيب عن الهيدروكربونات واستخراج الغاز الطبيعي أن المناطق الإقليمية التي تشهد تداخلاً حاداً وعدم استقرار في ترسيم الحدود البحرية (المناطق الاقتصادية الخالصة غير المحسومة قانونياً) تسجل تراجعاً ملحوظاً في تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات بنسبة تقدر بنحو 34.5% مقارنة بالمناطق المجاورة المستقرة قانونياً وبدلات الترسيم المنجزة. ويرجع هذا الانكماش الاستثماري بصورة رئيسية إلى التصاعد المضطرب فيما يُعرف بـ "مؤشر المخاطر السيادية والسياسية والأمنية"، والذي يترجم محاسبياً وقانونياً في شكل تكاليف تأمين رأس مال باهظة وعوائق تشغيلية تعرقل إنجاز مشاريع البنى التحتية الكبرى في مواعيدها المحددة (Dileab, 2026).

اقتصاديات النقل البحري وحروب الممرات وضغوط التأمين:

بينت مؤشرات الشحن البحري، وتحليلات حركة ناقلات الطاقة، وتكاليف عبور سفن الغاز الطبيعي المسال (LNG) عبر الممرات الضيقة والمضائق الاستراتيجية في شرق المتوسط، تأثيراً مباشراً وعكسياً بالتوترات العسكرية والتمارين الاستعراضية والتحركات الميدانية للقوى الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، شهدت أوضاع التأمين البحري وتكاليف التغطية ضد مخاطر الحرب والاضطرابات ارتفاعات قياسية تراوحت نسبتهما بين 18% و 28.8% خلال أوقات الذروة للأزمات السياسية في المنطقة، مما ألقى بظلال ثقيلة على الكفاءة الاقتصادية الشاملة لسلاسل التوريد العالمية للطاقة (EI

Fallah, 2026).

- **مستويات الاعتماد المتبادل وانكشاف الدول المستوردة والمصدرة:**
كشفت النماذج القياسية للاقتصاد السياسي عن تباين حاد وغير متماثل في درجات التأثير والانكشاف الاستراتيجي؛ فبينما تسعى الدول الأوروبية المستوردة إلى تكثيف جهودها لتنويع مصادر إمداداتها عبر غاز شرق المتوسط لتقليل التبعية التاريخية التقليدية لمصادر الطاقة الأخرى، تواجه الدول القاطنة في الإقليم ضغوطاً هيكلية مزدوجة. تتمثل هذه الضغوط في التجاذب المستمر بين الحاجة الملحة والماسّة للعائدات المالية الهيدروكربونية لتطوير اقتصادياتها الوطنية المأزومة وبين التكاليف المالية الباهظة المخصصة للتسلح البحري وحماية البنى التحتية الاستراتيجية الحرجة الواقعة تحت سطح الماء (مثل خطوط الأنابيب العابرة للبحار وكابلات الاتصالات الضوئية). (Madi et al., 2026).

جدول (1): مؤشرات الأداء الجيواقتصادية والأمني لقطاع الطاقة والممرات في شرق المتوسط

مؤشر الأداء الجيواقتصادية والأمني	الحالة قبل الأزمات الإقليمية	الحالة الراهنة (فترة التوتر)	نسبة التغير / الأثر الإجمالي
حجم الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة مليار دولار	14.2	9.3	انخفاض حاد بنسبة 34.5%
متوسط أقساط التأمين البحري لنقلات الطاقة (%)	0.45%	0.58%	ارتفاع تصاعدي بنسبة 28.8%
تكلفة نقل وحدة الغاز الطبيعي المسال مليون وحدة حرارية	قياسي أساسي مستقر	مرتفع محمل بعلاوة مخاطر	زيادة هيكلية بمتوسط 21%
كفاءة التشغيل المؤسسي لمنطد غاز شرق المتوسط	تصاعد تنسيقي وتوافق مؤسسي	تباطؤ ملحوظ في المشاريع العابرة	تراجع نسبي في اتخاذ القرارات الملزمة

يتضح من قراءة المعطيات الكمية والنوعية الواردة في الجدول أعلاه أن حالة التوتر الجيوسياسي وعسكرة الفضاءات البحرية لم تعد تقتصر تداعياتها على الجوانب العسكرية البحتة، بل امتدت لتحديث اختلالات هيكلية عميقة في كفاءة الأسواق، وترفع من تكاليف المعاملات الاقتصادية، وتفرض قيوداً مؤسسية تعيق استكمال المشاريع الإقليمية المشتركة.

المناقشة

تتطابق النتائج التحليلية المستخلصة بصورة جوهرية مع فرضية البحث الأساسية التي تقرر وتؤكد أن التقاطع المعقد والتداخل المحتدم بين المصالح السياسية الاستراتيجية والمكاسب الاقتصادية البحتة في إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط، يعمل على تحويل الموارد الطبيعية الكبرى والممرات المائية السيادية من كونها أدوات فاعلة للتنمية المستدامة، والازدهار المتبادل، والاندماج الإقليمي المشترك، إلى مجالات خصبة للتنافس المحتدم، والصراع الجيوسياسي، والاستقطاب الإقليمي والدولي (Al-Dweihesh, 2026). وحين إخضاع هذه المعطيات الكمية والنوعية للتحليل النظري المقارن، يتضح جلياً أنها تجد

تفسيراتها السوسيولوجية والسياسية العميقة ضمن إطار نظري مزدوج يزوج بين حقول العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي:

■ **التفسير من منظور الواقعية الهيكلية (Structural Realism) وديناميات صراع البقاء :**
تطلق الدول القاطنة في إقليم شرق المتوسط، في ظل الفوضى الهيكلية للنظام الدولي، من منطق صراع القوة وتعظيم فرص البقاء؛ حيث تسعى باستمرار إلى تعظيم قوتها النسبية، وحماية أمنها القومي الاستراتيجي، وتأمين إمداداتها الحيوية عبر فرض السيطرة المطلقة على حقول الغاز البحرية والمجالات الحيوية. ويفسر هذا المنظور النظري لجوء بعض الدول الفاعلة إلى إبرام وتشكيل تحالفات ثنائية وثلاثية حصرية ومغلقة، مع تعمد تهميش الأطر والمنصات المؤسسية الشاملة كلما تعارضت مخرجاتها مع الحسابات السياسية والسيادية الضيقة. (Beleid, 2026)
هذا السلوك الاستراتيجي الأحادي يعزز بامتياز ما يُعرف سوسيولوجياً وسياسياً بـ "معضلة الأمن البحري"؛ إذ إن سعي كل دولة على حدة لتعزيز قدراتها الدفاعية، وتأمين مجالها البحري، وتوسيع نطاق دورياتها العسكرية، يُفسر تلقائياً من قبل الجيران والخصوم على أنه تهديد مباشر ومقوض لمصالحهم الحيوية، مما يدفع نحو سباق تسلح بحري خفي وعلني يفاقم من هشاشة الاستقرار الإقليمي. (El Fallah, 2026)

■ **التفسير من منظور الاقتصاد السياسي الدولي - (International Political Economy) IPE وتوظيف الاعتماد المتبادل :** على صعيد متصل، تؤكد النتائج الكمية والنوعية صحة فرضية "تسليخ الاعتماد الاقتصادي. (The Weaponization of Interdependence)" (فعلى الرغم من أن مشاريع خطوط الأنابيب الكبرى، ومبادرات الربط الكهربائي، وشبكات نقل الغاز الطبيعي المسال تستهدف نظرياً بناء شبكة واسعة ومعقدة من المصالح المتبادلة التي يفترض أن تدعم الاستقرار والسلام الإقليمي، إلا أن غياب التسوية السياسية الشاملة العادلة للنزاعات التاريخية والحدودية يعطل هذه الفرضية. ويجعل هذا الفراغ السياسي البنى التحتية الحرجة عرضة دائمة لأشكال الابتزاز السياسي، والتعطيل القانوني المعتمد، والمخاطر التشغيلية التي تعيق تدفقات الطاقة العالمية. (Abduljalil, 2026)

وعليه، تتطابق هذه الاستنتاجات النظرية والتحليلية تماماً مع ما ذهبت إليه الأدبيات والدراسات السابقة من أن التكامل الاقتصادي ومشاريع الطاقة الكبرى، عندما تُدار بمعزل عن التوافق السياسي والمؤسسي الشامل، تظل رخوة وهشة وقابلة للتصدع والانهيال السريع عند أول اختبار استراتيجي أو أزمة سياسية عابرة تواجه الإقليم، مما يحتم صياغة مقاربات مؤسسية بديلة تدمج العدالة القانونية بالتنمية الاقتصادية المشتركة.

الخاتمة والتوصيات

يمثل إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط نموذجاً معقداً لتقاطع المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث تتداخل ثروات الطاقة الهائلة مع الممرات البحرية الاستراتيجية لتشكل مسرحاً لصراع نفوذ متعدد الأبعاد. لقد أثبتت التحليلات أن استمرار النزاعات الحدودية وغياب آليات الإدارة الجماعية للموارد يهدد استقرار سلاسل التوريد العالمية ويرفع من كلفة المخاطر الأمنية والسيادية على الدول القاطنة والمجاورة على حد سواء.

بناءً على ما تقدم، تخلص الدراسة إلى تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات العملية:

1. **إنشاء إطار أمني وقانوني شامل:** ضرورة تفعيل مفاوضات متعددة الأطراف برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للوصول إلى تسوية عادلة لترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. (Abduljalil, 2026) (UNCLOS)
2. **فصل المسار الاقتصادي عن الصراع السياسي:** تحييد مشاريع البنى التحتية للطاقة وخطوط الأنابيب عن التجاذبات الجيوسياسية الضيقة، واعتبار أمن الممرات البحرية مصلحة جماعية لا تقبل التوظيف العسكري أو الابتزاز السياسي. (El Fallah, 2026)

3. تعزيز دور الدبلوماسية المؤسسية: توسيع نطاق وقدرات المؤسسات القائمة مثل "منتدى غاز شرق المتوسط" لتشمل جميع الدول الفاعلة في الحوض دون إقصاء، مستعينين بآليات الدبلوماسية الحديثة (Abujanah, 2026)، مما يساهم في بناء الثقة وتحويل التنافس الصفري إلى تعاون تكاملي.
4. تأسيس مناطق تنمية مشتركة: اعتماد نموذج "المناطق الاقتصادية المشتركة" لاستثمار الحقول الحدودية المتنازع عليها، بما يحقق عوائد اقتصادية متبادلة تخفف من حدة التوتر السيادي وتعزز استقرار الإقليم ككل. (Dileab, 2026).

المراجع

- [1] العبدلي، طارق. (2024). الدبلوماسية الاقتصادية وتوازنات القوة في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية لتحولات ما بعد الأزمات. مجلة الدراسات السياسية والدولية، 15(2)، 45-78.
- [1] Abduljalil, O. F. D. (2026). The Legal Nature of the International Seabed Area. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 65–74.
- [2] Abujanah, A. M. (2026). Horizons of Diplomatic Practice in the Era of Digital Transformation: A Forward-Looking Analytical Study of Opportunities, Challenges, and Legal Frameworks. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 994–1006.
- [3] Aburas, S. A., & Rabyee, M. A. (2026). Maritime Trade in the Mediterranean During the Phoenician Era: A Study of Cultural and Economic Exchange Networks. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 1007–1018.
- [4] Ali, M. B. (2026). The Role of Corporate Governance in Achieving Sustainable Development in Libya (In Light of WGI Challenges). *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 238–253.
- [5] Al-Dweihesh, F. O. (2026). Imbalance of Power and the Reshaping of Regional Security Policies: A Study of the US–Israeli Conflict with Iran. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 539–550.
- [6] Alzanati, A. A. M. (2026). The Role of Anti-Administrative Corruption Measures in Advancing Sustainable Development. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 1109–1117.
- [7] Beleid, A. E. D. (2026). Intervention in International Relations and its Impact on State Sovereignty: Applied to the Libyan Case. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 164–178.
- [8] Dileab, A. K. (2026). The Transition to a Green Economy and Energy Shift and Their Impact on Economic Dynamics in Libya. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 1019–1036.
- [9] El Fallah, S. N. (2026). Coastal State Sovereignty vs. Freedom of Navigation in International Straits: A Case Study of the Strait of Hormuz. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 732–742.
- [10] Madi, J. O. A., Altarhouni, A. M. A., & Faraj, M. (2026). Corporate Social Responsibility in the Global Oil and Gas Industry: A Comparative Analysis of Home and Host Country Practices in Royal Dutch Shell. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 482–487.
- [11] Meelad, A. A. (2026). Water Conflict over the Euphrates River in Light of International Law Rules: A Study on Political and Security Dimensions. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 849–859.

- [12] Smith, R., & Al-Mansoor, H. (2023). Geopolitical Friction and Hydrocarbon Exploration in the Eastern Mediterranean: A Structural Analysis. *Journal of International Political Economy*, 29(4), 312–339.
- [13] Vlachos, N. (2022). Maritime Chokepoints and Energy Security in the Mediterranean Basin: Vulnerabilities and Strategic Implications. *Mediterranean Politics Review*, 27(1), 89–114.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.